Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (6), Issue (10): 30 Sep 2022
P: 112 - 122
ISSN: 2522-3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (6)، العدد (10): 30 سبتمبر 2022م
ص: 112 - 122

Urban growth in Sudan

Insaf Ali Omar Babiker
College of Arts || University of Bisha || KSA
College of Education || Alzaim Al-Azhari University || Sudan

Abstract: The beginning of the third millennium have carried out global geographical changes from all walks of life, and the rapid development has become a feature of this era, accordingly the decision-makers at all levels are closely following the local and global developments and changes.

The conference's topics gains an international fame as it is the geography point of view, as well as the use of its applications in realizing much of the conference's objectives. We expect from the conference to address the roll of geography in the development, and support the group and cognitive contact among geographers and others from different parts of countries.

The study used the geographical approach in processing the studied phenomenon, and the spatial analysis approach, in addition to the analysis of the civilization factors. We must point out here that the population study is necessarily, based on limited numbers and statistical data, and Sudan is one of the countries in which data and statistical numbers are provided.

After mentioning the regional and urban planning concepts, the paper has focused on the urban growth in Sudan. The importance of this topic comes out from the fact that the urbanization phenomenon is a dynamic phenomenon which leads to structural change in the society; this change is accompanied by a functional change in the different social and economic systems.

The study concluded that Sudan, like any other third world countries, is accelerating the urban growth, and its most important characteristics are that it is unbalanced, and there is a large disparity in the amount of salaries between the Nile axis, and the railway axis (the middle), and that the congestion of cities in the last two decades has become an obsession for the officials and the residents of that area, therefore this leads to inability to providing services.

The most significant recommendations that, the state's strategy should focus on distribution and improvement of services, especially health and education in all parts of the country, not only in cities but in the countryside first.

Keywords: urban communities, population growth, urbanization, Sudan.

النمو الحضري في السودان

إنصاف على عمر بابكر
كلية الآداب || جامعة بيشة || المملكة العربية السعودية
كلية التربية || جامعة الزعيم الأزهري || السودان

المستخلص: حملت بداية الألفية الثالثة تغيرات جغرافية عالمية من شتى مناحي الحياة وأصبح التطور السريع سمة من سمات هذا العصر، فبات أصحاب القرار على كافة المستويات يتابعون بكل دقة التطورات والتغيرات المحلية والعالمية.

استخدمت الدراسة المنهج الجغرافي في معالجة الظاهرة المدروسة ومنهج التحليل المكاني بالإضافة إلى تحليلات العوامل الحضارية لابد أن نشير هنا إلى أن دراسة السكان تبنى بالضرورة على أرقام محدودة وبيانات احصائية، والسودان من الدول التي تقدم فيها البيانات والأرقام الاحصائية.

ركزت الورقة بعد ذكر مفاهيم الحطيط الإقليمي والحضري على النمو الحضري في السودان وتنبع أهمية هذا الموضوع في كون أن ظاهرة التحضر ظاهرة ديناميكية وتؤدي إلى تغيير بنائي في المجتمع، وهذا التغيير يصحبه تغيير وظيفي في النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى أن السودان كغيره من بلدان العالم الثالث يتسارع فيه النمو الحضري وإن أهم خصائصه إنه غير متوازن وهنالك تفاوت كبير في حجم ورتب المحور النيلي ومحور السكة حديد (الأوسط) وإن ازدحام المدن في العقدين الأخيرين أصبح هاجس للمسئولين ولسكان تلك المن وبالتالي عدم المقدرة على توفير الخدمات بل إنه عكس أن يتضاعف سكان المدن في فترة تتراوح بين 10 – 20 سنة فقط وأهم التوصيات هنا يجب أن ترتكز استراتيجية الدولة على توزيع الخدمات وتحسينها خاصة الصحية والتعليمية في كل أنحاء البلاد وليس في المدن فقط بل في الأرياف أولاً.

الكلمات المفتاحية: التجمعات العمرانية، النمو السكاني، التحضر، السودان.

المقدمة.

تعددت دراسات مظاهر الاستقرار البشري في مطلع القرن العشرين، فالمبكرة منها اهتمت بالنشأة والتطور والأنماط والتصنيف للمحلات العمرانية وقد عنيت بها المدرسة الفرنسية والإنجليزية التي قام كثير من أفرادها بدراسة مفصلة عن العمران وشبكات التجمعات العمرانية إقليمية حيث أن بعضهم لا يوافق على فكرة انتشار التجمعات العمرانية على صفحة الإقليم وفقاً لنظام ميكانيكي ثابت

من هنا نشأت وتطورت النظريات التي تنظم وتوزع المجتمعات العمرانية وفقاً لما يعرف بقاعدة الرتبة – الحجم وقواعد علمية أخرى نستطيع من خلالها تصحيح ذلك التوازن بين المدينة الواحدة المسيطرة في الإقليم، والتجمعات العمرانية المكتظة والتجمعات الأقل أو بمعني آخر إيجاد نوع من التوازن بين مناطق العمران من مدن وريف، فالنظام العشوائي أو النظام بدون نموذج معين نتج عنه تجمعات عمرانية متفاوتة تبعاً لعوامل الجذب المختلفة في كل اتجاه وقوة

مشكلة الدراسة

حملت بداية الألفية الثالثة تغيرات جغرافية عالمية في شتى مناحي الحياة، وأصبح التطور السريع سمة من سمات هذا العصر، ونمت الكثافة السكانية بشكل كبير والسودان كجزء لا يتجزأ من هذا العالم فقد شهد نمو بمعدلات كبيرة وصلت إلى 2,8% سنويا في المتوسط خلال العشرين عام الماضية من هن جاءت التساؤلات.

1- هل ازداد سكان الحضر بمعدلات كبيرة؟
2- كم بلغ عدد المستوطنات التي تم تصنيفها حضرية في الإحصاءات الأخيرة؟
3- ما أكبر مستوطنة حضرية تسيطر على ملامحها الثقافية والاقتصادية والسياسية الحضرية؟

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة

1- ازدياد معدلات سكان الحضر بحوالي ضعف معدل النمو السكاني الطبيعي في السودان.
2- بلغ عدد المستوطنات الحضرية حوالي 68 مستوطنة.
3- تمر الخرطوم بفضل الهجرة الريفية الحضرية بحالة تمركز حضري.

أهمية الدراسة:

قد ارتبط تقسيم مراكز العمران ان ارتباطاً وثيقاً بأحجامها ووظائفها وبطبيعة الحال كانت عملية تنظيم بين مناطق العمران في الإقليم تسير جنباً إلى جنب مع تحليل العلاقة القائمة بين أحجام المدن والخدمات وترتيبها فأصبحت اليوم العلاقة الموقعيه ونشاطها ومراكز خدماتها تشكل أهمية بالغة في تطويرها، وذلك أن النظام يعكس عوامل المسافة والقرارات الموقعية للمحلات العمرانية، تأخذ عادة تقليل الحركة عند حدودها الدنيا، كما أن كل المواقع أياً كان نوعها تزداد قيمة بدرجة الوصول إليها ولكن هنالك بعض المواقع أسهل في الوصول من الأخرى لمحصلة ظروفها الطبيعية والبشرية. ونظراً لحاجة المحلات العمرانية لعمليات تنظيمية مستمرة لخدمة مجتمعاتها وللحصول على أكبر قدر ممكن لإنتاجها وراحة سكانها والاستفادة بقدر المستطاع من مواردها الطبيعية والبشرية والاقتصادية، لقد برزت أبعاد نظامية حديثة للمدينة والقرية مع ربطهما في أسلوب سياسي إداري حيث يتم التحكم فيها طبيعياً واجتماعياً واقتصادياً على أن يكون هذا النظام مبنياً على أسس علمية في كافة مراحله ويسعى هذا النظام للمدينة والقرية في خلق البيئة السكنية المتوازنة في خدماتها حسب حجم سكانها بهدف الوصول إلى الشيء المطلوب

منهجية الدراسة.

تم استخدام المنهج الجغرافي في معالجة الظاهرة المدروسة وأهمها المنهج الوصفي ومنهج التحليل المكاني وهو منهج ملازم للتحليلات العمرانية التي تحاول اكتشاف العلاقة بين كل عنصر في البيئة وتوزيع الأمكنة العمرانية والمركزية بالإضافة إلى تحليلات العوامل الحضارية.

مصطلحات الدراسة:

لدراسة النمو الحضري لابد من الوقوف على مفاهيمه وتعاريفه:

1- عرفة أبو عيانه (1997) على انه عملية انبثاق لعالم حديث تسود فيه المدنية وتسيطر علية الأفكار المدنية والنمو الحضري بها.

2- يشير قطب (1978) إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الاحجام المختلفة وهنالك عمليتان رئيسيتان للنمو الحضري لابد من التعرف عليهما وهما:

1. نمو المدينة: وهو عملية ديموغرافية تدل على تزايد أهمية المدن كمناطق تركز سكاني في مجتمع معين، ويحدث عندما يتغير توزيع السكان من سكن الريف والقري إلى سكن المدن.
2. التحضر: (urbanization) من تعاريفه هو إعادة تنظيم واسعة للعلاقات الاجتماعية للسكان ناتجة عن تغييرات جذرية في تنظيم علاقتهم مع المكونات المادية للمجتمع، ويعرفه علماء الاجتماع بأنه يشير إلى عملية من عمليات التغيير الاجتماعي.

الواقع ان العمليتين مترابطتين، وذلك لان سكن المدن ونموها المكاني ارتبط بالتغير في نمط الحياة والسلوك والعلاقات بين افرادها

2- الإطار النظري والدراسات السابقة.

يعرف النمو الحضري بأنه الانتشار والامتداد خارج الحدود الموضوعية للمدينة وانتشاره دون التقيد بحدود المناطق التي حدثت فيه تلك العملية. وكذلك يعرف بأنه ميل السكان إلى الاستقرار في المدن من جهة وتوسع حجوم تلك المدن وتخطيطها

1- مفهوم التخطيط:

التخطيط له فلسفة ونظرية لم يتم صياغتها الصياغة المثلى بعد، وكل ما هنالك هو وجود مجموعة من القواعد العامة، تم التعرف عليها وأصبحت مقبولة بصفة عامة صالحة للوصف ومنها:

التخطيط أسلوب علمي يهدف إلى دراسة الموارد والامكانيات الطبيعية والبشرية أو المؤسسية وتقدير كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق وتحسين الأوضاع (فؤاد والصقار، 1969م). والتخطيط أسلوب على تطبيقه يتمن مجموعة من الترتيبات والتنظيمات المجردة التي اهتبرت لأهداف قومية معينة في فترة زمنية محددة فالتخطيط نقيض للمصادفة وترك المور تجري عفوياً فهو الأسلوب الواعي المصحوب بالمعرفة بموارد المجتمع لتخطيط غاياته وأهدافه.

التخطيط: هو تنظيم معين لكيفية استخدام موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية أحسن استخدام لتحقيق أهداف معينة، ولاقتراح أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف والعمل على إيجاد تنسيق معين بين المكونات السياسية والاقتصادية وهو تدبير وإجراء متعمد يرمي إلى تحديد أهداف معينة سبق تقديرها.

كما أن التخطيط هو عمل متناسق ومتكامل، يمكن من خلاله في العمل المراد إنجازه، وترتيب هذا العمل لتحقيق الأهداف، كما أنه طريقة تفكير وعمل يعتمد على النظر في المستقبل، فهو بذلك عمل إنساني يتم من خلال الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية لخدمة الإنسان، إذ أن التخطيط من الإنسان وبالإنسان وللإنسان. Planning is done by human beings & for human beings

وبناء على ذلك فإن التخطيط هو وضع خطة أو برنامج للمستقبل بالنسبة لأي ناحية من نواحي الحياة، وذلك لتحقيق هدف معين، وهو بذلك عملية مستمرة لا ترتبط بفترة زمنية محددة على أساس أن الأنماط المختلفة للتخطيط، يشكل كل منها نوعاً مميزاً من النشاط البشري الذي ينظم ويطور قطاعه الإنتاجي أو إقليمه الخاص حسب أنظمة اختيار وتقييم الطرق لإمكانية استغلال الموارد لإنجاز الأهداف ورسم صورة المستقبل، كما وأنها مجموعة من القرارات التي تهدف إلى تنظيم وتسيير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والسياسية.

يتميز التخطيط بالنظرة المستقبلية، حيث تتحقق الأهداف المرغوبة في تاريخ قادم أو بعد فترة زمنية، تطول أو تقصر منذ إعداد الخطة، ومعنى ذلك أن التخطيط يتعامل مع ظروف ومتغيرات لم تحدث بعد ولكنها متوقعة أو محتملة، ومن أجل هذا يصبح التنبؤ أو التوقع Forecasting بما ستكون عليه الأوضاع والمتغيرات في تحقيق أهدافها إلى حد كبير على مدى الدقة في هذا التوقع الذي يكون مبنياً أساساً على دقيقة لخصائص الإقليم الطبيعية والبشرية في الوقت الراهن ووضع تصور عما سيكون عليه الحال في المستقبل. لذا فإن الخاصية الأساسية في علمية التخطيط هي تقدير الفرص المتاحة في المستقبل والعمل على استثمارها من ناحية، والتنبؤ بالمشكلات أو الأخطار المحتملة والإعداد لمواجهتها أو تجنبها في المستقبل من ناحية أخرى، كما تتميز عملية التخطيط، بسلسلة متدفقة ومترابطة من الأنشطة التي تبدأ بتحديد الأهداف وإعداد السياسات والاستراتيجيات الموضحة لاتجاهات العمل وقواعد ومعايير اتخاذ القرارات أو المفاضلة والاخيار من بين البدائل وتوفير الظروف والأوضاع المساعدة على الأهداف.، ومتابعة وتقييم الإنجازات ثم إعادة صياغة الأهداف وتطوير الخطط والبرامج قبل اتخاذ قرارات التنفيذ في والواقع العلمي.

ومن مفاهيم التخطيط انه عبارة عن نظام متناسق لأقسام وعناصر أرض المدينة أو القرية، عموماً إلى نوعين اساسين وهما:

أ- أرض مخصصة للمباني السكنية والمرافق العامة والقرية.

ب- أرض خارجة عن نطاق المباني السكنية والمرافق العامة، وتخصص التخطيطات المشجرة والاستجمام العام لأهالي المدينة والقرية وتقسم أيضاً الأراضي الزراعية التي تكون في الزمام

2- الإقليم التخطيطي Planning region:

يمثل هذا النوع نمطاً يهدف لتوظيف مفهوم الإقليم للتخطيط وخلق فعالية للدراسات والتحاليل الإقليمية دون الاقتصار على الوصف وهو الإقليم الذي يتسم بشروط تجعله إطاراً جغرافياً مناسباً لاتخاذ القرارات الاقتصادية وتنفيذ المشروعات وهو قد لا يكون متجانساً بالمعنى الطبيعي أو المعنى الحضاري لكنه قد يكون كذلك بالمعنى الاقتصادي وتحليل حركة الناس والسلع فهو إقليم وظيفي في المقام الأول لكنه يختلف عنه في بعض الشروط كما ذكر (جلاسون Glasson، 1979م):

- مساحة مناسبة لاتخاذ قرارات اقتصادية ذات شأن وتنفيذ مشروعات.
- قاعدة سكانية مناسبة.
- وجود مركز يمثل الثقافية.
- شعور مشترك.
- بعض الشروط الطبيعية مثل تماشيه مع المجاري المائية وخطوط تقسيم المياه.

3- الإقليم الإداري Administrative Region

الإقليم الإداري هو المرسوم بهدف تحقيق الأغراض السياسية والإدارية وقد يكون إطاراً صالحاً بوصفه وحدة تعداد أو إقليمياً تخطيطياً ولكن ليس في الأحوال خاصة في الدول النامية التي ترسم حدودها الإدارية وفقاً للتركيب الثقافي أو القبلي وخير نموذج لذلك هو السودان الذي تحمل وحداته الإدارية في معظمهما اسماء تسير للقبائل أو المجموعات الإثنية مثل ريفي الكبابيش – البديرية – دار المسيرية – دار حمد، والوحدات الكبرى هي وحدها التي قد تنشط عن ذلك ولكن ليس دائماً مثل الولاية الشمالية – نهر النيل – الجزيرة – المناقل – أو اسماء أمكنة مثل كوستي – سنار – إلخ...

ورغم أن ارتباط التقسيم الإداري بالتركيب الثقافي مناف في كثير من الأحوال للضرورات التخطيطية ومنطق التنمية إلا أن تغييرها يحدث مشكلات عديدة ولذلك على القول إن الإقليم المتجانس ثقافياً أو عرقياً هو وعاء إداري قد يكون مناسباً حالياً لكن يجب أن يتطور التقسيم الإداري إلى المنطلق الوظيفي التخطيطي وهكذا على الأخذ برأي مدرسة التعليم المكاني القائم على تحليل حركة الناس والسلع وأقاليم المكنة المركزية.

ثانياً- الدراسات السابقة

أصبح أكثر تطوراً مع تقدم التقنيات، حيث تطورت المدن والقرى في خدماتها على حسب أحجامها فأصبحت الأماكن المركزية تخدم مناطق أكبر من منطقتها وهذا يخلق أنماطاً مختلفة من مراكز الخدمات التي تظهر وتؤدي وتلبي الطلب الاقتصادي والاجتماعي على مستوى محلي أو إقليمي وأحياناً على مستوى قومي أو دولي بالرغم من أن هنالك العديد من الدراسات أثبتت وجدود نظام مكاني للخدمات والسلع على حسب حجم السكان ومتسلسلاً هرمياً، كما في بعض دول أوربا مثل فرنسا وإنجلترا والسويد وفنلندا وأيضاً في الاتحاد السوفيتي وفي شرق الولايات المتحدة وكندا.

أما دول العالم النامي فيفتقر عمرانهم إلى أنه ليس بمناطقهم درجة الانتظام والمثالية حتى في مناطق المشاريع التنموية الحديثة بسبب المشكلات السكانية والاقتصادية والاجتماعية وعدم الاستقرار الإداري، وفي بعض

الأحيان أشكال المحلات العمرانية الحديثة في تخطيطها مفروضة على السكان من هيئة تخطيطية وبنت منها سوء التخطيط، وكذلك في كثير من الحالات هنالك محددات تمنع استخدام الأرض في منطقة معينة سواء من ظروف طبيعية أو غيرها مما يؤثر في شكل المكان الاقتصادي والاجتماعي ونظامه أدى ذلك إلى عدم وجود نظام مكاني نموذجي في دول العالم النامي لا في مدنه ولا في أريافه

3- النتائج؛ خصائص التحضر والنمو الحضري في السودان

أولا- خصائص التحضر في السودان:

1- النمو الحضري غير المتوازن والتفاوت الكبير والواضح في حجم ورتبة المدن. حيث نجد أن حجم المدينة الكبرى الأولى – الخرطوم – يعادل أكثر من 10 مرات حجم المدينة الثانية. في ولاية البحر الأحمر نجد أن حجم مدينة بورتسودان – المدينة الأولي – يعادل حوالي ثلاثين ضعفاً حجم المدينة الثانية لها في الولاية.

2- التوزيع غير المرتب للمدن حيث يتمركز معظمها على امتداد خط السكة حديد في محور شرقي وغربي يتوسط الحزام البيئي الهش لنطاق السافانا بينما يتمركز بعضها على الشريط النيلي وكلا المنطقتين ذات كثافة سكانية عالية. تعرضت المدن السودانية خلال العقدين الأخيرين إلى ظاهرة الاستريف نتيجة الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن مما نتج عنه امتداد أحزمة السكن العشوائي حول هذه المدن وتدهور البيئة الحضرية مع عدم مقدرة هذه المدن على استيعاب فائض قوي العمل والإنتاج، الأمر الذي جعل غالبية هؤلاء المهاجرين يجدون طريقهم إلى القطاع الاقتصادي غير الرسمي والذي أصبح يستوعب مالا يقل عن 50% من قوى العمل والإنتاج.

ازدحام المدن في السودان في العقدين السابقين كما في الجدول أدناه صار هاجسا لسكان تلك المدن وللمسؤولين الذين يقع على عاتقهم واجب ادارة تلك المدن. ذلك الهاجس ليس استنكاراً للزحام من حيث المبدأ ولكن مصدره عدم المقدرة على توفير الخدمات الضرورية التي تطلبها تلك الزيادة المضطردة ويدور الحديث عن نقص المياه أو المواد الضرورية والوقود وما الى ذلك من الخدمات الأساسية التي تفتقرها تلك المدن وهجرة سكان الأرياف الى المدن لعدم توفر مقومات الحياة الكريمة بتلك الأرياف من تعليم وصحة وفرص العمل وفى السنين الأخيرة انعدام الأمن في مناطق كثيرة داخل الوطن. وهذا يتطلب الابتعاد عن تركيز التخطيط الخدمي على شحته وقلته على منطقة جغرافية محددة. تتركز التنمية وتوفير الخدمات في وسط السودان عموماً والخرطوم على وجه الخصوص فان تلك الزيادة ستتواصل والضغط والطلب على الخدمات المحدودة سيتضاعف. الاستراتيجية يجب أن ترتكز على وضع الاعتبار أن سكان هذه المدينة أو تلك سيتضاعف في غضون 10-20 سنة وأن يتم التخطيط والارتقاء بالخدمات على هذا الأساس. أما الجزء الثاني من هذا المسار الآني و هو تنمية الأرياف وتنمية الأرياف هو إعمار وتحسين المدارس بتوفير المعلم المدرب، بناء المستوصفات الطبية والتي توفر الإسعافات الأولية وتعالج الأمراض الموسمية من ملاريا ونزلات البرد وتقدم التطعيم للأطفال وتوفر العناية للحوامل مما يرتقى بنوعية الرعاية ويغنيهم عناء وضنك السفر الى المدن وبالتالي تخفيف الضغط على مصحات المدن، تحتاج الأرياف الى مياه الشرب النقية والتي يمكن توفيرها بحفر آبار.فالريف يحتاج الى الكثير من الاستثمار الاستراتيجي الذكي والمستمر وهذا النوع من الاستثمار قليل التكلفة وعظيم الفائدة إذا تمت فيه مراعاة وسائل التخطيط الاستراتيجي المستحدثة.

ثانيا- النمو الحضري في السودان

كان عدد سكان العالم 2.6 بليون واليوم عدد سكان العالم يفوق ال 6 بليون. بناءا على ذلك يقدر صندوق التعداد السكاني التابع للأمم المتحدة أن عدد سكان العالم سيتجاوز ال 9 بليون أي بمعنى أن عدد سكان العالم

سيتضاعف ثلاثة مرات عند حلول العام 2050 عما كان عليه في عام 1953. هذه الزيادة المضطردة والمذهلة ترجع لعدة أسباب أهمها تطور وتوفر الرعاية الصحية عموماً وإن كان ذلك التطور محصور في مناطق معينة وتتفاوت درجات تركيزه حسب امكانيات المنطقة الجغرافية. أيضاً هناك تطور التطعيم ضد الأمراض الوبائية والتي كانت تفتك بسكان العالم في شكل وبائي وبطريقة منتظمة مما قلل من النمو السكاني في القرون السابقة. السبب الثالث والذى نراه مهماً وهو التنمية الاقتصادية النسبية لجزأ كبير من سكان العالم الذي يدعو الى القلق أن معظم الزيادة الحالية والمتوقعة لسكان العالم يتوقع حدوثها في الدول النامية أو الأقل نموا حيث يتوقع أن يقفد عدد سكان الدول النامية من 5.4 بليون في علم 2007 الى 7.5 في عام 2050 وبالطبع سبب هذا القلق هو أن البنية التحتية والخدمات البسيطة والضرورية للمواطن غير متوفرة في الوقت الحالي وبالعدد الحالي للسكان سيحدث ذلك الانفجار السكاني المتوقع. عدد سكان الدول المتطورة أو الصناعية يتوقع له أن يكون على نفس النسبة العددية الحالية وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها تدنى نسبة الولادة في تلك الدول لانخراط الرجال ونسبة كبيرة من النساء في الوظائف التي تتطلب كثيراً من الوقت وبالتالي لا تشجع على تكوين الأسر الكبيرة والتي تتطلب رعايتها مزيداً من الوقت ليس متاحا لها. السبب الآخر الذي يساعد هذه الدول الصناعية على المحافظة على نسبتها السكانية رغم تراجع نسبة المواليد بها هو الهجرة المنتظمة من الدول الأقل نموا اليها والتي تقدر ب 2.5 مليون سنويا على حسب تقرير صندوق التعداد السكاني التابع للأمم المتحدة والذى صدر في عام 2007بعض الإحصائيات تشير إلى الانفجار السكاني الذي حدث للمدن عالمياً. في عام 1800 كانت لندن المدينة الوحيدة التي بلغ عدد سكانها المليون، أنه في عام 1960 كانت هناك 111 مدينة يفوق عدد سكانها المليون ارتفع ذلك الرقم الى 280 مدينة يفوق عدد سكانها المليون والآن العدد يفوق ال300 مدينة يفوق عدد سكانها المليون. إذا كانت هذه الإحصائيات مدهشة لك فتمعن معي في عدد المدن الضخمة والتي يفوق عدد سكانها العشرة مليون حيث كانت هنالك 5 مدن تحمل هذا اللقب في عام 1973 حسب تقرير الامم المتحدة وبلغ ذلك الرقم 14 مدينة في عام 1995 ويتوقع أن يرتفع ذلك الرقم الى 50 مدينة. وعلى هذا المنوال يتوقع صندوق التعداد السكاني أن يسكن نصف سكان العالم في المدن في 2030.

جدول يوضح حجم سكان المدن في السـودان

الاسم	عدد السكان			
	2008	تعداد1993	تعداد1983	تعداد 1973
أم درمان	3.127.802	1.271.403	526.192	299.399
الخرطوم	2.207.794	947.483	473.597	333.906
الخرطوم بحري	1.725.570	700.887	340.857	150.989
نيالا	565.734	227.183	111.693	59.583
بور سودان	489.275	305.385	206.038	132.632
كسلا	436.494	234.622	141.429	99.652
مدينة الأبيض	428.571	229.425	137.582	90.073
كوستي	383.838	173.599	89.135	65.404
ود مدني	357.720	211.362	145.015	106.715
القضارف	350.392	191.164	116.876	66.465
الفاشر	276.912	141.884	84.298	51.932
الضعين	240.422	73.335	21.666	18.457
الدمازين	212.782	71.821	27.591	12.233
الجنينة	178.271	92.831	55.480	35.424

الاسم	عدد السكان			
	2008	تعداد1993	تعداد1983	تعداد 1973
ربك	152.711	59.261	26.693	18.399
المناقل	143.093	65.405	36.090	15.223
سنار	143.059	72.187	42.803	28.546
النهود	120.559	54.600	29.787	26.005
الدامر	115.236	50.995	26.841	17.086
عطبرة	111.399	87.878	72.836	66.116
الدويم	93.268	56.494	38.606	26.257
كادوقلي	92.624	62.104	45.698	18.468
حلفا الجديدة	85.683	54.110	38.132	24.373
أم رواية	57.929	k.A.	34.669	19.713
شندي	55.516	k.A.	34.505	24.161
سنجة	46.350	k.A.	27.982	19.452

جدول يوضح النسب المئوية لنمط السكن لسكان السودان

النمط	1956/55	1973	1983	1993
حضر	8.8	18.5	20.5	29.2
ريف مستقر	77.5	70.0	68.5	68.1
بدو	13.7	11.5	4.11	2.7

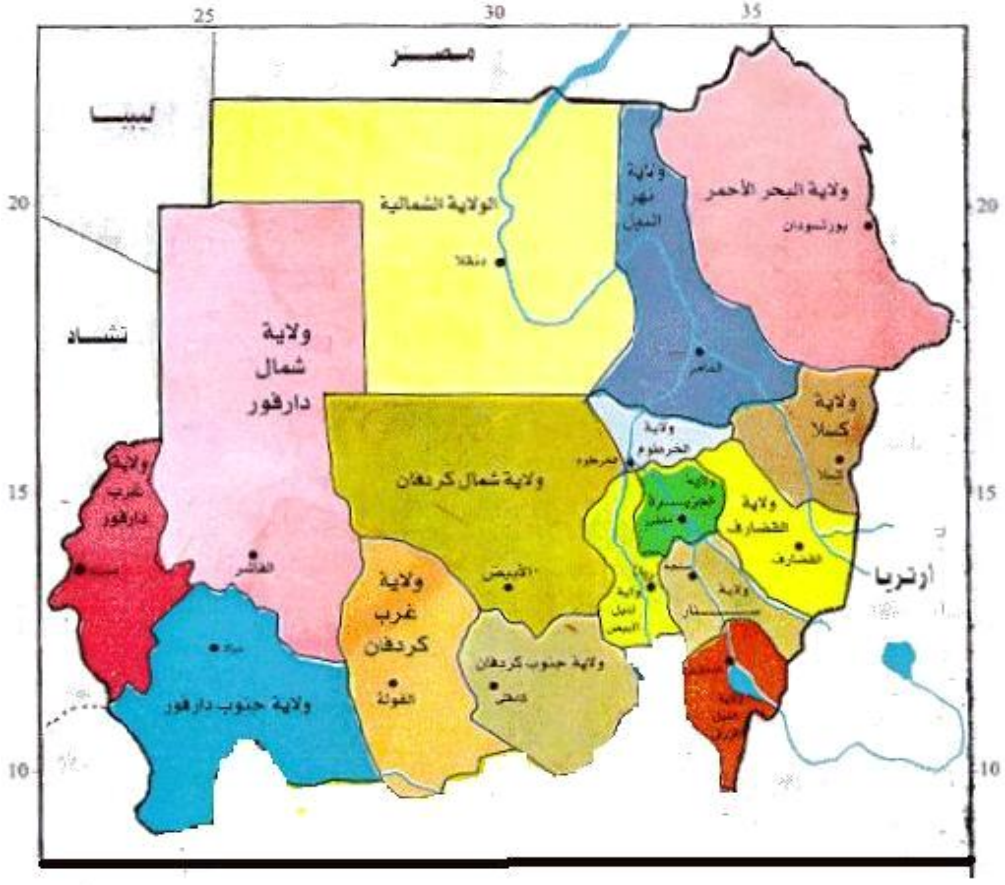

خريطة (1) توضح موقع ولايات السودان المصدر: الهيئة العامة للمساحة بتصرف الباحثة

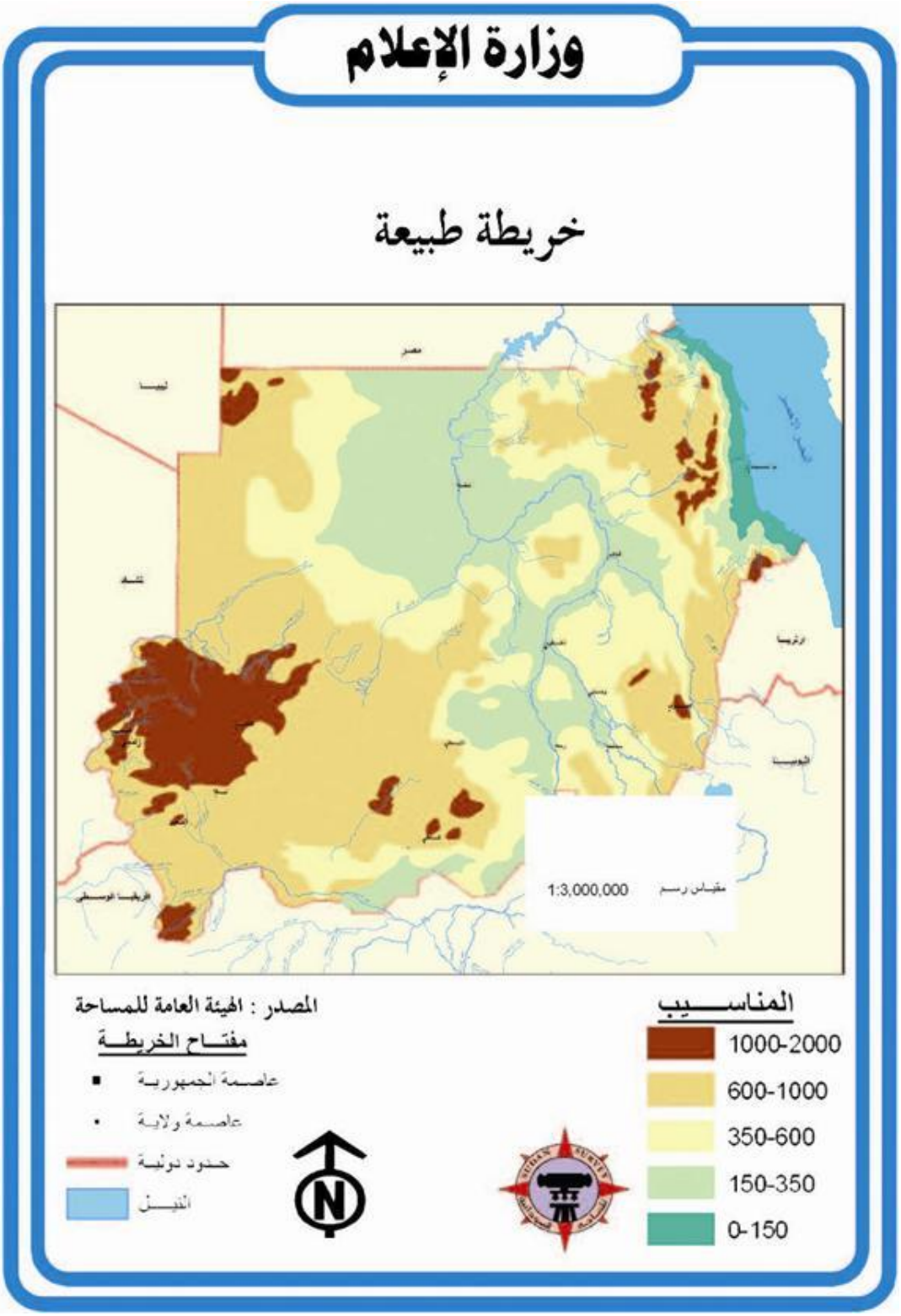

خريطة (2) توضح الظواهر الطبيعية في السودان المصدر: الهيئة العامة للمساحة

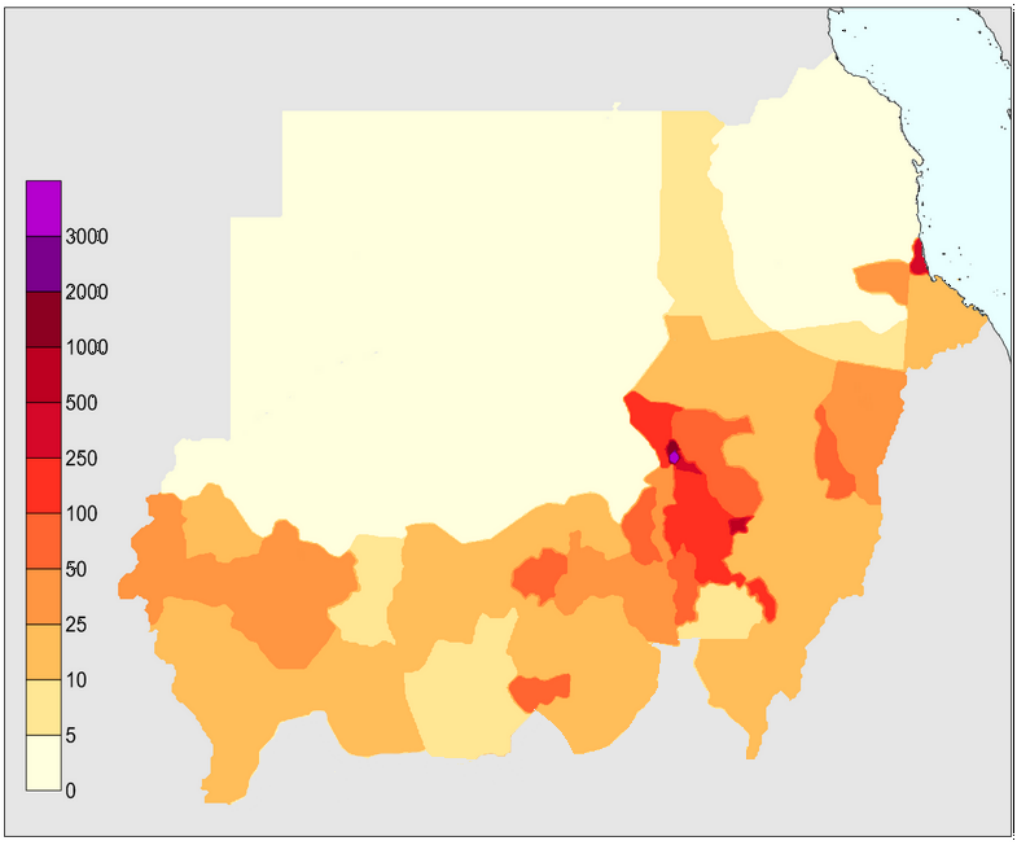

خريطة (3) توضح توزيع السكان في السودان المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بتصرف الباحثة

4- الخاتمة.

كان عدد سكان العالم 2.6 بليون واليوم يفوق عد سكان العالم 6 بليون وبناء على تقرير صندوق التعداد السكاني التابع للأمم المتحدة سوف يتضاعف سكان العالم إلى ثلاثة أضعاف مرات عند حلول عام 2050م.

وهذه الزيادة سبب فيها التطور السريع والتوفر للخدمات الصحية خاصة التطعيم ضد الأمراض الوبائية التي كانت تفتك بالسكان، ومن أهم نتائج الدراسة وتوصياتها:

2- خلاصة بأهم النتائج:

1. زيادة عدد السكان في السودان بصفة خاصة والعالم بصفة عامة بل إنه يمكن أن يتضاعف العالم في 2050 إلى ثلاثة أضعاف والسبب في ذلك يرجع إلى تطور وتوفر الرعاية الصحية عموماً وتطور التطعيم ضد الأمراض الوبائية التي كانت تفتك بالسكان.
2. النمو الحضري في السودان غير متوازن وهنالك تفاوت كبير بين حجم المدن حيث نجد إن حجم المدينة الأولى (الخرطوم) يعادل أكثر من 9 مرات حجم المدينة الثانية.
3. ازدحام مدن السودان في العقدين الأخيرين أوضح هاجس للمسئولين ولسكان تلك المدن وبالتالي عدم المقدرة على توفير الخدمات.
4. إن معظم السكان يتركزون على شريطي المحور النيلي وهما من الشمال إلى الجنوب، والمحور الأوسط حول السكة حديد من الشرق إلى الغرب وهو يحتل من حيث السكان المركز 35 عالمياً والثالث عربياً والتاسع إفريقياً.

5. انعدام الأمن داخل مناطق كثيرة داخل البلاد.

2- التوصيات والمقترحات.

1. يجب أن ترتكز الاستراتيجية على توزيع الخدمات وتحسينها خاصة الصحية والتعليمية في كل أنحاء البلاد وليس في المدن فقط بل في الأرياف أيضاً.
2. توفير الحياة الكريمة بالأرياف والمواد الضرورية والوقود والمياه النقية وفرص عمل وبالتالي نقل الهجرة من الريف إلى المدينة أي تنمية الأرياف وبتحسين المدارس وبناء المستوصفات الطبية.
3. لابد من الابتعاد عن التخطيط الخدمي مع شحته وقلته على منطقة جغرافية محددة.
4. توفير الأمن داخل ربوع كل البلاد.
5. حفر آبار بالأرياف لتوفير المياه النقية

قائمة المراجــع.

- الجهاز المركز للإحصاء (1993م)، التعداد السكاني الرابع لجمهورية السودان، مصلحة الإحصاء، الخرطوم.
- الجهاز المركز للإحصاء (2008م)، التعداد السكاني الخامس لجمهورية السودان، مصلحة الإحصاء، الخرطوم.
- حيدر، فاروق عباس (1994م)، تخطيط المدن والقرى، منشأة المعارف، الإسكندرية
- الزوكة، محمد خميس (1991م) في جغرافية الريف، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية.
- الطيب، عمر الطيب يوسف (2005)، علم اجتماع السكان وتطبيقاته مع الوصف والتحليل المقارن لسكان السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، الخرطوم.
- العبادي، عبد الله علي حامد (1975م)، أنماط ونمازج المدن الكبرى في السودان معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- عبد الرحمن، بابكر عبد الله (1982م)، ديناميكية السكان والتنمية في السودان، برنامج التربية السكانية، مكتب اليونسكو.
- علي فضل الله، امال جاد الرب (2015م) جغرافية السودان، كلية الدراسات التقنية والتنموية، جامعه الزعيم الأزهري.